

رسائل
إلى المحرر

رسائل تشرين

لم يكن بإمكان أحد تجاهل التظاهرة التي نظمها التيار الوطني الحر الأحد الماضي بمناسبة ذكرى الثالث عشر من تشرين الأول. معظم محطات التلفزة واكبت الحدث، وبعادتها كل محطة نقلت الحدث بعيونها، فكان الحدث الواحد ذا معان عدة تختلف من محطة إلى أخرى. إذا أجرينا قراءة موضوعية للحدث منجاهلين سطحية وسائل الإعلام المرئية وسماجتها، وركزنا على نقاط عدة، قد نصل إلى جواب عن سؤال يراود الكثيرين الا وهو: ما هي الرسالة أو الرسائل التي أراد التيار الوطني الحر توجيهها إلى شركائه في الوطن؟

افتتح العماد عون رسائله بمشهد الحشود الضخمة التي يظهر من خلالها للجميع انه يمسك بالشارع ويستطيع تعيّنته واللجوء إليه كلما اقتضت الحاجة لذلك، لذا لا ينبغي على أحد ان يراهن على ضعفه، كما انه يثبت للجميع انه صاحب الأثرية المسيحية دون منازع. ومن هنا يكتسب شرعيته وأحقية بالوصول إلى قصر الشعب؛ ثم انتقل بنا إلى مشهد آخر وهو ترتيب رجال الدين المسيحيين والمسلمين لخطاب الوحدة الوطنية كل على طريقته ليكونوا بذلك المثال الحي على انه يستطيع ان يكون رئيس الوحدة الوطنية والعدالة والمساواة ورئيس الشراكة الحقيقية دون تمييز أو استثناء أو إقصاء لأحد، ليعبر بنا بعد ذلك إلى خطاب رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل الذي كان حمال أوجه، أبرزها انه بالرغم من النبرة الحادة التي اعتمدها خلال خطابه متوجهاً بها إلى الفاسدين والإقطاعيين في الدولة الا انه كان في كل مرة يعود ويؤكد على قدرتهم على استيعاب الآخر فهو لم يأت على لفظ «الإحتلال السوري» مستبدلاً إياه «بالوصاية السورية» وكأنه يرضي حلفاءه من قوى الثامن من آذار وحلفاءه المستجدين من قوى الرابع عشر من آذار في أن واحد، كذلك الأمر عند تطرقه لهوية لبنان المتمثلة باستقلاليتها وعدم تبعيته للخارج وبأن قوة لبنان تكون بقوة شعبه وجيشه ومقاومته؛ وأخيراً وليس آخراً يطل علينا العماد عون عبر شاشة ضخمة ليلقي خطابه من الرابية وكأنه يقول أكون بينكم في بعداً رئيساً لكل اللبنانيين جامعاً وموحداً وخطابه المعتدل النبرة والمضمون خير دليل على ذلك.

فهل يتحقق حلم الأغلبية اللبنانية بوصول العماد عون إلى ما يقال ويحصل هو كمن يسكب الماء في السلة؟
علي طه

تقرير

قانون الانتخاب يضيع في
تشريع «الضرورة الأميركية»

الأخير لم يترك مجالاً للتصعيد اللفظي، وحسم الأمر بقوله: «أنا لم أتحدث إلا خلال اجتماع هيئة مكتب المجلس، وقلت فلنأت إلى مجلس النواب وليفّر من يفوز. شخصياً، قلت لن أصوت للعماد عون، وساكون في المعارضة مع محبتي وتقديري له. هل هذا الكلام فيه ما يتعلق بالطائفية؟ ساكون أول الحاضرين، نحن نصوت وفقاً لقناعتنا، سواء نجح من نجاح، وكتلتني حاضرة في كل الجلسات منذ سنتين ونصف حسماً لكل الأقوال». لم ينزل ردّ الرئيس برّي برداً وسلاماً على قلوب نواب التيار الوطني الحر، ولأن الكلمة بالكلمة باتت القاعدة في مجلس النواب، سجّل النائب إبراهيم كنعان تحفظه عن بعض بنود جدول الأعمال «لكونها لا تدخل في إطار تشريع الضرورة» حسب تعبيره، ولحقت به كتلة «القوات اللبنانية» رئيس المجلس الذي استعجل المباشرة بالعمل التشريعي، أغلق باب الحديث خارج جدول الأعمال بتأكيد أن «لمجلس النواب الحق في التشريع في جميع الظروف وفي غياب أو حضور رئيس الجمهورية». وبدأ النقاش في عدد من الاقتراحات، أكثرها جدلاً هي تلك المقدمة من النائب ياسين جابر، وتعلق بتبادل المعلومات لغايات ضريبية وإلغاء «الأسهم لحامله» و«الأسهم لأمر». ما إن بدأت تلاوة هذه القوانين، حتى طلب النائب نواف الموسوي الكلام، معتبراً أن «تشريع اليوم هو تشريع تحت الضغط والقهر»، واصفاً ما يحصل بأنه «انتقاص للسيادة»، مقترحاً إرسال هذه القوانين لدراستها في اللجان النيابية المختصة. فأعاد النائب جابر تبرير إدراج هذه الاقتراحات على جدول الأعمال بصفتها المعجلة، بحجة أنها «لم تمت في الحكومة نتيجة تعطيل الجلسات، وسفر رئيس الحكومة سابقاً». واعتبر الوزير علي حسن خليل أن «من مصلحة لبنان الانضمام إلى هذه الاتفاقيات لأن الرفض سيضعنا تحت المجهر الدولي

ينتظرنا». لبنان على اللوائح السوداء، وتصنيفه من ضمن الدول غير المتعاونة»، وبات «الابتزاز» الذي تمارسه الولايات المتحدة السبيل الوحيد لخرق البطالة النيابية الجارية منذ عام. هذه نتيجة منطقية لتعطيل عمل المؤسسات، التي دفعت المجلس النيابي إلى مناقشة مشاريع قوانين، هي في الأصل من عمل الحكومة، واضطرته إلى وضع جدول أعمال يضم 23 اقتراح قانون بعد تحميلها صفة «المعجلة المكرر»، بغية تبرير عقد جلستين صباحية ومساءلية، شهدت مناقشات مُستفيضة بشأنها.

سبق عقد الجلستين، خارج الهيئة العامة، الكثير من الأحاديث الرئاسية، مع قرب إعلان رئيس تيار المستقبل سعد الحريري ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة. أحاديث وضع الرئيس برّي حدّاً لها، بمنعه الكلام من باب الأوراق الواردة. تجنّب رئيس المجلس دخول «أصحاب السعادة» بسجلات لا طائل منها، ولن تضيف إلى الجلسة سوى نقل «الرصاصة» السياسي من الإعلام إلى المؤسسات. إلا أن بعض «المشاغبين» من النواب، تقصدوا فتح النقاش الرئاسي لجسّ نض الرئيس برّي. كان أولهم نائب القوات اللبنانية جورج عدوان، الذي تناول كلام معاون السياسي للرئيس برّي الوزير علي حسن خليل، واصفاً كلامه عن الثنائية المسيحية - السنية بأنه «طاغي، ولا يشبه الرئيس برّي».



اعترض نواب حزب الله
على إقرار اقتراحات
القوانين العالية ورأوا
فيها تجاوزاً للسيادة



تقرير

طرابلس تنقلب على الحريري وخياره الرئاسي

أنتجتها مواقف عون في السنوات الماضية». وإذا ما أضيف موقف ريفي، الذي اعتبر دعم عون «خطأ تاريخياً»، إلى موقف الثلاثي الرفض وصول عون إلى قصر بعبدا، فإن أكثرية تبدو واضحة ضمن الشارع الطرابلسي تسير في عكس توجه الحريري، الأمر الذي سيخرج الثلاثي المؤيد لترشيح عون.

خروج الأمور عن السيطرة من بين يدي الحريري لا يقتصر فقط على طرابلس، بل ينسحب أيضاً على قضاء المنية - الضنية، حيث أعلن النائب أحمد فتفت علناً رفضه تبني الحريري ترشيح عون، معتبراً تسميته «صك استسلام لحزب الله»، بينما تتحدث معلومات عن «تنسيق

الحريري ليس قادراً اليوم على أن يضمن على أكثر من نائبين طرابلسيين من أصل ثمانية ليقتنعهما بالتصويت لعون، هما النائبان سمير الجسر وبدر ونوس. أما الصفدي، فينطلق في تأييده عون من حسابات مختلفة عن حسابات الحريري، رغم تقاطعه معه. وبعد استبعاد النائبين رويبر فاضل لاستقالته وسامر سعادة بسبب موقف حزبه، يقف على الضفة الأخرى المعارضة لخيار عون كل من ميقاتي والنائبين أحمد كرامي ومحمد كيار، إذ أكد ميقاتي أن «ثمة هوة كبيرة جداً بين شريحة من اللبنانيين، وخاصة من أمثل، ومرشح التيار الوطني الحر»، راداً السبب إلى التراكمات السلبية التي

«حُضن» التيار، فإنها بذلك ترتكب الخطأ ذاته مرة ثانية، وينتظر أن تدفع ثمن هذه القراءة الخاطئة في الانتخابات النيابية المقبلة. فعاصمة الشمال التي تقاسم الحريري النفوذ السياسي فيها، مضطراً، في انتخابات 2009 مع أبرز خصومه، وعلى رأسهم الرئيس نجيب ميقاتي والنائب محمد الصفدي، يجد نفسه اليوم أمام مازق خروج وزير العدل المستقيل أشرف ريفي من تحت «عباءته» ليقاسمه النفوذ السياسي في المدينة، ما جعل الحريري أمام تنافس مزدوج وصعب، خصوصاً بعدما فقد الكثير من شعبيته وأوراق قوته مقارنة بما كان عليه وضعه قبل سبع سنوات. ووفق لغة الأرقام والأسماء، فإن

عبد الكافي الصمد

تكفي إطلالة سريعة على مواقف نواب طرابلس، وعلى آراء ناشطين ومواطنين في المدينة على مواقع التواصل الاجتماعي، بشأن انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية، حتى يتبين حجم «حقل الألغام» الذي يعترض طريق الرئيس سعد الحريري قبل إقدامه على تبني «الجنرال»، وتداعيات هذا التبني لاحقاً.

فالمدينة التي لطالما اعتبرها «التيار الأزرق» قلعة له، لم تعد كذلك. وإذا كانت قيادة «المستقبل» قد قرأت نتائج الانتخابات البلدية في طرابلس على أنها «فلتة شوط»، وأن المدينة سرعان ما ستعود إلى